



# المسؤولية المشتركة

تنفيذ المبادئ التوجيهية للأعمال  
التجارية وحقوق الإنسان  
في شمال إفريقيا



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان  
Maat For Peace, Development, and Human Rights

ان الزخم التي بدأت تحظي بها المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان يتضاعف يوما تلو الآخر في مناطق مختلفة من العالم. ومع ذلك لا تحظي هذه المبادئ التي اقترحها في عام 2011 الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، "جون روجي" بالقدر ذاته من الزخم في مناطق جغرافية محددة من العالم مثل دول الجنوب العالمي. وقد اعتمد مجلس حقوق الإنسان في عام 2011 هذه المبادئ بموجب القرار رقم 4/17 لعام 2011<sup>1</sup>. وهي المبادئ التي تدعو إلى النظر في احترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية من خلال ما يعرف بمزيج ذكي من التدابير الوطنية والدولية، سواء الإلزامية أو الطوعية من اجل تعزيز احترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان. وهذه المبادئ كانت مُكملة لإطار الأمم المتحدة المتعلق بالحماية والاحترام والانتصاف. وتقوم هذه المبادئ التوجيهية على الاعتراف بالتزامات الدول باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. بجانب المسؤولية التي تقع على الشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات التجارية الأخرى في الامتثال لجميع القوانين المعمول بها وحماية حقوق الإنسان في سياق عملياتها وطول سلاسل الأمداد. وتنطبق هذه المبادئ التوجيهية على جميع الدول وجميع المؤسسات التجارية، سواء كانت عبر وطنية أو غير ذلك. وتمثل المبادئ التوجيهية أداة مفيدة لتشجيع الشركات على الامتثال لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا وضمان حقوق الأفراد المتضررين من خلال الركيزة الثانية التي تستند عليها هذه المبادئ وهي الركيزة المتعلقة بالانتصاف. يبقى القول إنه ورغم حالة الإجماع التي حظيت بها هذه المبادئ إلا إن هذا الأجماع لم يترجم إلى خطوات فعلية في منطقة شمال أفريقيا وهو ما دفع مؤسسة ماعت لإعداد هذا التقرير. مع انعقاد منتدى الأمم المتحدة الثالث عشر المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان خلال الفترة من 25 إلى 27 نوفمبر 2024، وفي ظل الأهمية التي يمثلها الترويج للمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية لا يزال هناك تحديات تواجه نشر هذه المبادئ في مناطق جغرافية محددة مثل شمال أفريقيا وعلى وجه التحديد دول مثل (مصر؛ المغرب؛ تونس؛ الجزائر؛ ليبيا؛ السودان) وفقا لما تقدم وجد التقرير إن الدفع نحو ترسيخ وتعزيز الوعي بالمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان ونشرها على نطاق واسع في شمال أفريقيا هي مسؤولية مشتركة بين الحكومات والشركات عبر

<sup>1</sup> Resolution adopted by the Human Rights Council\* 17/4 Human rights and transnational corporations and other business enterprises, <https://documents.un.org/doc/resolution/gen/g11/144/71/pdf/g1114471.pdf>

الوطنية، فكما إن الدول مُلزَمة بموجب الركيزة الأولى بحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية، ينبغي علي الشركات أيضا كما هو وارد في الركيزتين الثانية والثالثة من المبادئ التوجيهية، بذل العناية الواجبة واحترام حقوق الإنسان في الأعمال التجارية، وهو التزام من الممكن أن يكون يسيرا إذا اتُّبع نهج قائم علي المشاركة بين أصحاب المصلحة المختلفين مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص.



## القسم الأول: التدابير الموجهة نحو نشر المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية في شمال أفريقيا

تُلاحظ مؤسسة ماعت من خلال الأدلة التي جمعتها إلى وجود تباين في السياسات الموجهة لنشر المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان في شمال أفريقيا، فبينما اتخذت دول مثل المغرب وتونس مصر بعض الخطوات لنشر هذه المبادئ نجد إن دول مثل الجزائر وليبيا والسودان لم يتخذوا خطوات مماثلة بل على النقيض في دول مثل ليبيا والسودان لم يكن ثمة اهتمام بنشر هذه المبادئ التوجيهية على الإطلاق، وقد يعود ذلك إلى ظروف النزاع المسلح الذي عانت منه ليبيا، وبالمثل الذي تعاني منه السودان في الوقت الحالي<sup>2</sup>. وقد عبرت تونس على التزامها بتعزيز مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، حيث تعمل تونس على تحقيق الموازنة بين تحقيق التنمية الاقتصادية وبين ضمان وتعزيز حقوق الإنسان<sup>3</sup>، وبالإضافة إلى ذلك، تقوم تونس من خلال، ما يعرف بأكاديمية الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. بالعمل على نشر الوعي وبناء قدرات الشركات بشأن احترام حقوق الإنسان من خلال التعاون مع بعض البرامج الأممية والجهات المانحة. وتنفذ تونس مشروع بناء القدرات حول مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال وحقوق الإنسان في سلسلة قيمة الصيد البحري بولاية مدينين جنوب شرق تونس بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>4</sup>. يبقى لتونس تسريع وتيرة اعتماد خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان حيث بدأت المشاورات تأخذ منحنا تصاعديا منذ عام 2023 لكن ما لبثت أن خفضت همة المشاورات<sup>5</sup>. وكانت تونس قد تعهدت في المنتدى السنوي الحادي عشر حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بمناقشة واعتماد خطة عملها الوطنية لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لكنها لم تعتمد حتى نوفمبر 2024.

في المغرب كانت هناك خطوات للترويج للمبادئ التوجيهية. حيث استقبلت المغرب رئيس الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، في زيارة أكاديمية بناء على دعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الفترة من 29 يناير إلى 1 فبراير 2024. وكان الهدف الأساسي من الزيارة هو تعزيز المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية

<sup>2</sup> Sudan situation, <https://reporting.unhcr.org/operational/situations/sudan-situation>

<sup>3</sup> Item 3: Interactive dialogue with the Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises, Tunis, <https://tinyurl.com/bddjmdjy>

<sup>4</sup> [https://x.com/UNDPinTunisia/status/1420369044897738755/media\\_tags](https://x.com/UNDPinTunisia/status/1420369044897738755/media_tags)

<sup>5</sup> Tunisia: 1st NAP (Under development) , <https://globalnaps.org/country/tunisia/>

وحقوق الإنسان وتعزيز معرفة الجهات الفاعلة لهذه المبادئ<sup>6</sup>. مع ذلك ليس لدي المغرب خطة عمل منفصلة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وبدل من ذلك اكتفت بفصل مستقل في القسم الفرعي السابع في الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان لكن في الوقت نفسه يشمل المستهدف الأول من هذه الخطة وضع واعتماد خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، من خلال المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة. وتشمل التدابير الأخرى حث الشركات على إدماج حقوق الإنسان في الأعمال التجارية في القانون والممارسة، وزيادة الوعي وبناء القدرات بهذه المبادئ<sup>7</sup>. في مصر، ناشدت مصر الأمم المتحدة في مجلس حقوق الإنسان في يونيو 2023 وفي يونيو 2024 بضرورة العمل على تسريع تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أثناء الحوارات التفاعلية مع الفريق العامل المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى. وقام المركز المصري لمسؤولية الشركات بدور إضافي من دورات تدريبية حول حقوق الإنسان للشركات المشاركة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وهو ما عزز ولو بشكل محدد من معرفة هذه الشركات للمبادئ التوجيهية.

أما في الجزائر تلاحظ مؤسسة ماعت إن تقارير مستقلة قد أشارت إلى إن الدولة لا تلتزم بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلا في نطاق محدود للغاية<sup>8</sup>، ولا تشارك في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية<sup>9</sup>، ولا تمتثل للقواعد الموضوعة للإفصاح عن تقييمات الأثر البيئي والتخفيف من الأضرار الناجمة عن انتهاكات الشركات. كما إن الجزائر لم تتخذ خطوات جادة لإعداد خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

علي جانب آخر لم تظهر الشركات عبر الوطنية في شمال أفريقيا حرصا مماثلة في دول مصر والمغرب وتونس لنشر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتعزيز تنفيذها. وكانت جهود هذه الشركات محدودة ومتفاوتة بين دول وأخرى. علي سبيل المثال لا تشر مدونة السلوك لشركة شيل مصر إلى المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان<sup>10</sup>، بالمثل تخلو مدونة السلوك لشركة شيل المغرب من الإشارة إلى هذه

<sup>6</sup> PROMOTING UN GUIDING PRINCIPLES ON BUSINESS AND HUMAN RIGHTS: A VISIT TO MOROCCO BY THE CHAIR OF THE UN WG ON BHR, <https://www.cndh.ma/en/promoting-un-guiding-principles-business-and-human-rights-visit-morocco-chair-un-wg-bhr>

<sup>7</sup> Morocco: 1st NAP (Under development), <https://globalnaps.org/country/morocco/>

<sup>8</sup> Call for inputs: Extractive sector, just transition and human rights, <https://tinyurl.com/2m8h4aka>

<sup>9</sup> 2024 Investment Climate Statements: Algeria, <https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/algeria/>

<sup>10</sup> Shell Code of Conduct, <https://tinyurl.com/muv4d65f>

المبادئ برغم إنها من أكبر الشركات التي تعمل في الدولتين. في السودان وليبيا وهم دولتين يمرا بحالة انقسام سياسي في حالة ليبيا ونزاع مسلح في حالة السودان لم تهتم الشركات بأي شكل من الأشكال بتعزيز انتشار المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية ولكن على النقيض لم تمثل هذه الشركات لهذه المبادئ. وهو ما يخالف الركيزة الثانية من المبادئ التوجيهية التي تنص على مسؤولية الشركات عبر الوطنية احترام حقوق الإنسان في إطار أنشطتها وعملياتها التجارية. وهذا ما يمكن تفسيره إن الشركات ليست مسؤولة فقط عن منع وقوع ضرر يتعلق بحقوق الإنسان لكنها مسؤولة أيضا بمعالجة الآثار المترتبة على وقوع هذا الضرر ويتطلب التصدي للآثار الضارة بحقوق الإنسان اتخاذ تدابير كافية لمنع هذه الآثار والتخفيف من حدتها ومعالجتها<sup>11</sup>. في الجزائر كانت الممارسات غير المسؤولة تتجلى في الصناعات الاستخراجية من قبل الحكومة والشركات على حد سواء وظهر ذلك في القيود التي فرضت على المظاهرات في منطقة عين صالح والتي خرجت لرفض مشاريع تطوير الغاز الصخري في عامي 2014 و 2015، لم تسمح الحكومة بأي مشاورات مع أصحاب المصلحة المحليين ويتضح من خلال النظر إلي التدابير الموضحة إنه رغم المحاولات التي تبذلها بعض الدول في شمال أفريقيا مثل المغرب ومصر وتونس إلا إن هذه المحاولات غير كافية لنشر المبادئ وتعزيز تنفيذها على نطاق واسع وتشجيع الشركات عبر الوطنية على الامتثال لها.

<sup>11</sup> Report of the Special Representative of the Secretary-general on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises, John Reggie,  
<https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g11/121/90/pdf/g1112190.pdf>

## القسم الثاني: الفرص المتاحة لتنفيذ الركائز الثلاثة للمبادئ التوجيهية (الحماية؛ الاحترام؛ الانتصاف)

تستند المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى ثلاث ركائز وهم: **الحماية؛** والمقصود بها واجب الدول في حماية مواطنيها من انتهاكات الشركات التجارية؛ و**الاحترام؛** والمقصود به مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان من خلال مبدأ العناية الواجبة بحقوق الإنسان وأخيراً **الانتصاف** بمعنى الحاجة إلى الوصول إلى سبل انتصاف فعالة للأشخاص التي تنتهك حقوقهم، من خلال آليات التظلم القضائية وغير القضائية والتي قد تشمل آليات تسوية المنازعات غير القضائية والآليات القضائية أيضاً<sup>12</sup>، ورغم الأجماع التي حظيت به المبادئ التوجيهية عند اعتمادها في عام 2011 إلا إن هذا الأجماع لم يتحول لتدابير فعلية في معظم الدول. ودول شمال أفريقيا ليست بمعزل عن ذلك فهي الأخرى تواجه تحديات ماثلة لتعزيز ونشر المبادئ التوجيهية. حيث اعترض الالتزام بتنفيذ الركائز الثلاثة للمبادئ التوجيهية عقبات مختلفة. وبموجب المبادئ التوجيهية<sup>13</sup>، فإن الدولة مُطالبة بتنفيذ الركيزة الأولى المتعلقة بالحماية بينما الشركات مُطالبة بالالتزام بالركيزة الثانية من خلال احترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية وبذل العناية الواجبة لاحترام الحقوق وهذه العناية في مراعاة حقوق الإنسان، الواردة في المبادئ التوجيهية، تستدعي من المؤسسات التجارية أن تحدد التبعات السلبية للأنشطة التي تقوم بها وعملياتها طول سلاسل الامداد وتمنعها وتخفف من الضرر الناجم عنها وتحدد كيفية معالجتها وهو ما لا يحدث في أحيان كثيرة. بينما تقع على الطرفين مسؤولية ضمان وصول المتضررين من أنشطة الشركات والانتهاكات التي يكون مردها للأعمال التجارية إلى سبل الانتصاف الكفاء مثل آليات العدالة سواء القضائية أو غير القضائية وفي الشكل التالي الركائز الثلاثة والمسؤولية التي تقع على كل طرف في تنفيذ هذه الركائز.

### الجدول الأول: الركائز الثلاثة في المبادئ التوجيهية والمسؤولية التي تقع على كل طرف في تنفيذ

#### هذه الركائز

الشركات	الدولة	الركيزة
--	✓	الحماية
✓	--	الاحترام
✓	✓	الانتصاف

<sup>12</sup> Guiding Principles on Business and Human Rights,

[https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr\\_en.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf)

<sup>13</sup> Ibid

واتبع هذا القسم من التقرير، أداة تقييمية من أجل قياس امتثال الأطراف المختلفة المسؤولة عن احترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية. ويعني متقدم كما هو مُبين أدناه إن الدولة أو الشركات عبر الوطنية اتخذت خطوات من شأنها تنفيذ الركيزة الأساسية المُطالبه بتنفيذها بموجب المبادئ التوجيهية. بينما يعني تقييم متصاعد إن الطرفين اتخذوا خطوات ايجابية لكنها غير مكتملة بينما يعني مُحدود إن الدولة والشركات عبر الوطنية لا ينفذوا الركائز إلا على نطاق ضيق. وأخيرا يعني "ضعيف" إن الطرفين لا يبذلوا أي خطوات من شأنها تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية. ويبين الجدول التالي التقييم التي حظيت به كل دولة في دول شمال افريقيا من خلال الامتثال للركائز التي تستند إليها المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

#### الجدول الثاني: تقييم الامتثال للركائز التي تستند إليها المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية

الدولة	الحماية (مسؤولية الدولة)	الاحترام (مسؤولية الشركات عبر الوطنية)	الانتصاف (مسؤولية مشتركة)
المغرب	مُتصاعدة	ضعيف	ضعيف
مصر	مُتصاعدة	محدود	ضعيف
تونس	مُتصاعدة	محدود	ضعيف
الجزائر	محدودة	ضعيف	ضعيف
ليبيا	ضعيفة	ضعيف	ضعيف
السودان	ضعيفة	ضعيف	ضعيف

يُضع الجدول السابق تقييما لالتزام الدولة والشركات عبر الوطنية بالركائز الثلاثة التي تستند عليها المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ويلاحظ إن مسؤولية الدول في حماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية متصاعدة في كل من مصر والمغرب وتونس حيث تستخدم الدول الثلاثة المنصات الدولية وآليات حقوق الإنسان من أجل تجديد الالتزام باحترام حقوق الإنسان. كما تجري تونس مشاورات لم تنتهي لصياغة خطة وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في حين خصصت المملكة المغربية فصلا وقسما فرعيا في خطتها الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان للأعمال التجارية. مع ذلك فالثلاثة دول لم يرتقوا إلى تقييم "متقدم" في تنفيذ الركيزة الأولى المتعلقة بالحماية لإنهم غير قادرين على صياغة خطط وطنية منفصلة تعزز من تنفيذ المبادئ التوجيهية، كما إنهم في أوقات مختلفة غير قادرين على حماية الأشخاص المتضررين من أنشطة الشركات عبر الوطنية. ويُلاحظ أيضا إن الجزائر تبذل جهود محدودة من ضمان حماية حقوق الإنسان



في سياق الأنشطة التجارية وهي لم تعتمد خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية ويمكن لدول شمال أفريقيا إذا اتخذوا خطوات اعتماد خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن يساهموا في تنفيذ المبادئ التوجيهية وبالتبعية الركائز الثلاثة. خاصة إن هذه الخطط تُقيم بشكل كامل الاحتياجات والفجوات وتحاول ترجمة هذه الاحتياجات إلى إجراءات فعلية<sup>14</sup> ومن خلال الجدول أيضا يلاحظ إن الشركات عبر الوطنية في مصر وتونس تبذل جهود ولكنها محدودة لتنفيذ الركيزة المتعلقة بالاحترام وبذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان. حيث يتباين التزام الشركات عبر الوطنية بالمبادئ التوجيهية، فنجد على سبيل المثال في مصر بينما تلتزم شركة كوكاكولا بالمبادئ التوجيهية لا تلتزم شركة شيل مصر بهذه المبادئ. كما تلاحظ إن شركة مثل BMW في المغرب لم تمثل لهذه المبادئ في وقائع محددة بسبب نشاطها في استخدام الكوبالت المستخرج من منجم بمدينة ورزازات بالمملكة المغربية. **بخصوص تنفيذ الركيزة الثالثة نجد أدنى جهود من الطرفين وهما لديهم مسؤولية مشتركة** في ضمان وصول المتضررين جراء الأعمال التجارية إلى الانتصاف والعدالة، حيث تنص الركيزة الثالثة على أنه مع انتهاك حق ما، يجب أن يحظى الضحايا بإمكانية الوصول إلى سبل انتصاف فعّالة مشروعة وميسورة ومتوقعة وعادلة وشفافة ومتوافقة مع الحقوق وهو ما لم يتحقق في الدول الستة التي يغطيهم التقرير<sup>15</sup>. وتحدد الركيزة الثالثة معايير فعّالة من خلال آليات التظلم القضائية وغير القضائية التي تنفذها كل من الدول والشركات. مع ذلك نجد صعوبة في تحقيق هذه الركيزة في المناطق المتأثرة بالصراعات في شمال أفريقيا فعلي سبيل المثال وجهت السويد الاتهام إلى اثنين من المديرين التنفيذيين لشركة Lundin Oil من خلال توجيه اتهامات بالتواطؤ في جرائم حرب في السودان. ووفقا لممثل الادعاء فإن الشركة - التي غيرت اسمها مرات مختلفة وباعت معظم أسهمها في عام 2022 - طلبت من الحكومة تأمين حقل نفل محتمل فيما يعرف حاليا بأراض جنوب السودان وإن المديرين التنفيذيين، كان يعلموا الاستيلاء على المنطقة بالقوة<sup>16</sup>. وهي اتهامات أنكرها المتهمون، وهم لديهم الحق في ذلك حيث يحق للشركات الدفاع عن نفسها ضد الملاحقات الجنائية والدعاوى المدنية. لكن في الوقت ذاته من غير الملائم للشركات، ان تقدم ادعاءات مقابلة لا أساس لها من الصحة لتخويف الضحايا.

<sup>14</sup> Guiding Principles on Business and Human Rights at 10: taking stock of the first decade,

<https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g21/093/82/pdf/g2109382.pdf>

<sup>15</sup> UNITED NATIONS GUIDING PRINCIPLES ON BUSINESS AND HUMAN RIGHTS, page 3,

<https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/in/UNGP-Brochure.pdf>

<sup>16</sup> Indicted with complicity in grave war crimes – today the trial in the Lundin Oil case begins in Sweden,

<https://crd.org/2023/09/05/indicted-with-complicity-in-grave-war-crimes-today-the-trial-in-the-lundin-oil-case-begins-in-sweden/>

والمبادئ من 25 إلى 31 بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تركز على دور الدول والشركات في توفير سبل انتصاف فعالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية<sup>17</sup>. ويعد تشجيع الوصول إلى سبل الانتصاف الكفاء عاملا لا غني عنه في تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويطالب المبدأ التوجيهي الأول في المبادئ التوجيهية الدول باتخاذ الخطوات الملائمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية والتحقيق فيها والمعاقبة عليها ومحاولة تحقيق الانتصاف للمتضررين داخل أراضيها أو ولايتها القضائية.

---

<sup>17</sup> Implementing the third pillar: lessons from transitional justice guidance by the Working Group, <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g22/373/37/pdf/g2237337.pdf>

## القسم الثالث: التحديات التي تحول دون نشر المبادئ التوجيهية في شمال افريقيا

رغم القبول والإجماع التي تحظى به المبادئ التوجيهية من جميع الدول في شمال افريقيا لإنها في المقام الأول مبادئ طوعية إلا إن هذا القبول لم يترجم في نشر هذه المبادئ على نطاق واسع في كل دولة من الدول الست التي يغطيهم التقرير وذلك بدرجات متفاوتة ولأسباب مختلفة بين كل دولة والأخرى. وتري مؤسسة ماعت ضرورة في اشراك جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص في مواجهة هذه التحديات وتهيئة بيئة تعزز احترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية وأنشطة الشركات عبر الوطنية. وتلاحظ ماعت من خلال تقييم السياق الحالي لأنشطة الشركات في شمال أفريقيا أن للحكومات دوراً هاماً بشكل خاص في إحداث تحول نحو احترام حقوق الإنسان من قبل الشركات عبر الوطنية وحددت مؤسسة ماعت مجموعة من التحديات التي تحول دون نشر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

### • التباطؤ في الالتزام بنشر المبادئ التوجيهية

تعد أحد التحديات المهمة التي تواجه نشر المبادئ التوجيهية أن الركيزة الثانية المتعلقة بالاحترام في المبادئ التوجيهية وإجراء العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان النابع من هذه الركيزة الثانية غير متعارف عليه على نحو واسع في شمال أفريقيا. بجانب ذلك فإن حتى الشركات التي لديها معرفة بالمبادئ غير قادرة على المساهمة في تنفيذ هذه الركيزة أو لا تريد تنفيذها بمعنى أصح حتى لا تفتح افاق العمال على الحقوق الواردة في المبادئ لهم.

### • النزاعات المسلحة

تمثل النزاعات المسلحة أحد أهم التحديات التي تواجه نشر المبادئ التوجيهية في شمال افريقيا حيث تعج بالنزاعات والتوترات التي تتعاضم يوماً بعد الآخر وكما تنص مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: "إن أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان التي تنطوي على الأعمال التجارية تنشئ وسط صراع على السيطرة على الأراضي أو الموارد أو السلطة نفسها" وكان المبدأ التوجيهي السابع قد أشار إن المخاطر المحدقة بحقوق الإنسان تتعاضم في المناطق المتأثرة بالصراعات. وعليه ينبغي للدول التدخل في وتقديم الدعم للشركات في بذل العناية الواجبة المراعية لحقوق الإنسان وحرمان الشركات المتورطة في انتهاكات إنسانية خطيرة من هذا الدعم<sup>18</sup>.

<sup>18</sup> The UN Guiding Principles on Business and Human Rights,

[https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr\\_en.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf)

## • الافتقار الي المعرفة

تلاحظ مؤسسة ماعت إن الافتقار إلى المعرفة والقدرات المحدودة بشأن كيفية تنفيذ المبادئ التوجيهية يمثل تحدياً آخر يواجه نشر المبادئ التوجيهية وهو ما يتطلب جهود مشتركة من أجل تعزيز نشر هذه المبادئ وبناء قدرات الجهات المعنية بنشرها بأهميته.

## • التواطؤ المشترك

في بعض الأحيان يمثل التواطؤ بين الشركات والحكومات تحدياً أمام تعزيز حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية خاصة إذا كان الطرفين مستفيدين ومن شأن هذا التواطؤ وشبهات الفساد أن تعيق أي جهود لنشر المبادئ التوجيهية.

## • عدم تسمية المؤسسات المكلّفة بنشر المبادئ التوجيهية

تلاحظ مؤسسة ماعت إنه في بعض الدول في شمال افريقيا، كليبيا ومصر والسودان من غير الواضح المؤسسة المكلّفة بالعمل على نشر وتعزيز المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

## القسم الرابع: خارطة طريق لتعزيز نشر المبادئ التوجيهية في شمال أفريقيا

يقدم هذا القسم الأخير من التقرير خارطة طريق يمكن اتباعها من قبل الدول والشركات في شمال افريقيا أن يؤدي إلى نشر المبادئ التوجيهية وبالتبعية تعزيز احترام حقوق الإنسان في الأعمال التجارية.

المراحل الرئيسية	الإجراء المقترح	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الجهات الشريكة في التنفيذ
<b>دراسة تطوير خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان</b>	اعتماد خطط عمل وطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان	الدول + الشركات	المجتمع المدني+ الجهات المانحة الدولية والمنظمات الدولية
<b>دعوة الفريق العامل المعني بالشركات عبر الوطنية لزيارة الدول في شمال افريقيا لتبادل الخبرات بشأن تعزيز المبادئ التوجيهية</b>	توجيه دعوة رسمية للفريق العامل لزيارة الدول كل على حدة	البعثات الدائمة في جنيف + وزارات الخارجية	المجتمع المدني والنقابات والمجالس القومية المتخصصة عند حضور الفريق العامل
<b>الدعوة إلى منتدى سنوي بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان</b>	عقد المنتدى السنوي	الحكومات في شمال افريقيا	الشركات عبر الوطنية + أصحاب المصلحة الآخرين
<b>تطوير برامج للعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان من قبل الشركات عبر الوطنية</b>	إدراج مبدأ العناية الواجبة وقبله المبادئ التوجيهية في اللوائح الداخلية للشركات عبر الوطنية ومدونات السلوك	الشركات + العمال	النقابات العمالية والمجتمع المدني



## التوصيات

- الدفع نحو تسريع وتيرة تطوير خطط عمل وطنية منفصلة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في دول شمال افريقيا.
- ضرورة اتباع الشركات عبر الوطنية نهج قائم على المشاركة الكاملة والتعاون مع الآليات القضائية من أجل انصاف الضحايا المتضررين من أنشطتها بما يضمن تحقيق الركيزة الثالثة من المبادئ التوجيهية.
- دراسة الدول في شمال افريقيا قيادة مشاورات إقليمية شمال افريقيا تهدف لتعزيز نشر مبادئ التوجيهية في هذه الحيز الجغرافي.
- النظر في التماس الدعم الفني وخاصة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفريق العامل المعني بالشركات عبر الوطنية من أجل تعزيز نشر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
- النظر في إيلاء في إيلاء أهمية خاصة لبناء قدرات الجهات المعنية في دول شمال أفريقيا بأهمية نشر المبادئ التوجيهية وتعزيز تنفيذها.
- دراسة المنظمات الإقليمية إمكانية وضع مؤشر يقيس التزامات الشركات عبر الوطنية بحقوق الإنسان في الأعمال التجارية.